

هذا شرح الامام المحقق والقُدوة المدقق العلامة
شهاب الملة والدين أبي الفضل أحمد بن علي
الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله
تعالى على متن نخبة الفكر
في مصطلح أهـ
الانـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذي لم يزل علما قديرا) حياتهم ما سمعنا بصيرا وأشهد أن لا إله
وحد له لا شريك له وأكبره تكبيرا (وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى
كافة بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فإن التصانيف
المطالعة أهل الحديث قد كثرت) للامعة في القديم والحديث فمن أول من صنف في
القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب * والحاك
عبد الله النيسابوري لكنه لم يذب * ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمد
كتابهم مستخرجا وأبقى أشياء للمنعقب * ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي في
في تواريخ الرواية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجامع لأدب
والإسماع وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الخطيب
أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبهم
بعدهم بعض من تأنى عن الخطيب فآخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض

وقيل غير ذلك ونعسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأذا العلم وليس
بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فإذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه أن
يستوى الأمر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه إلى انتهائه والمراد بالاستواء أن
لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لأن لا تزيد إذا زاد الزيادة هنام طـ لوبة من
باب الأولى وأن يكون مستند انتهائه الأمر المشاهد أو المسموع لا ما ثبت بقضية العقل
الصرف فإذا جمع هذه الشروط الأربع وهى عدد كثير أحوال العادة تواطأهم
وتوافقهم على الكذب وروا ذلك عن مشاهيرهم من الابتداء إلى الانتهاء وكان مستند
انتهائهم الحس وانضاف إلى ذلك أن يحجب خبرهم أفادة العلم لسماعه فهذا هو المتواتر
وما تخالف أفادة العلم عنه كان مشهوراً فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد
يقال إن الشروط الأربع إذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب
لكن قد تخلف عن البعض لمانع وقد وضع به ذات تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا
حصراً أيضاً لكن مع فقد بعض الشروط (أو مع حصراً بما فوق الاثنين) أى بثلاثة
فصاعداً ما لم يجمع شروط التواتر (أو بهما) أى باثنين فقط (أو بواحد) فقط
والمراد بقولنا أن يرد باثنين أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضرب إذا قل في هذا العلم يقضى على الأكثر (فالاول المتواتر) وهو
(المفيد للعلم اليقيني) فأخرج النظرى على ما يأتى تقريره (بشروطه) التى تقدمت
واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم
الضرورى وهو الذى يضطر الإنسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا
نظراً يا و ليس بشئ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامى إذا نظر
ترتيب أمور معلومة أو مقنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون و ليس فى العامى أهلية
ذلك فلو كان نظراً لما حصل لهم ولا حجة هذا التقرير الفرق بين العلم الضرورى والعلم
النظرى إذا الضرورى يفيد العلم بالاستدلال والنظرى يفيد العلم لكن مع الاستدلال
على الافادة وان الضرورى يحصل لكل سامع والنظرى لا يحصل الا لمن فيه أهلية النظر
وانما أبهت شروط التواتر فى الاصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم
الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه وليعمل به أو يترك من حيث

صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث
 (فائدة) ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده الا أن
 يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وما ادعاه من العزة
 ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة
 الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطوا على كذب أو
 يحصل منهم اتفاقا ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في
 الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا بالمقطوع
 عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا
 تحيل العادة تواطأهم على الكذب الى آخر الشروط أقاد العلم اليقيني بصحته الى قائله
 ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة (والثاني) وهو أول أقسام الاتحاد ماله
 طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو (المشهور) عند المحديثين سمي بذلك لوضوحه
 (وهو المستفيض على رأي) جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض
 الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون
 في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم من غاير على كيفية أخرى
 وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على
 الالسنة فيشمل ماله اسناد واحد فصاعدا بل مالا يوجد له اسناد أصلا
 (والثالث العزيز) وهو ان لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما
 لقلة وجوده واما لكونه عزأي قوي بعيشته من طريق أخرى (وليس شرط الصحيح
 خلافا لمن زعمه) وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة واليه يوصى كلام الحاكم أبي عبد الله
 في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزايل عنه اسم الجهالة بان يكون
 له راويان ثم يتداوله أهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح القاضي
 أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري وأجاب عما أورد عليه من
 ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر
 الاعمدة قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلولا انهم
 يعرفونه لانكروه كذا قال وتعمق بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا

سمعوه من غيره مو بأن هذا الوصل في صرح منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به
 عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد علي ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد
 وردت لهم متابعات لا يعتبرهم الضعفاء وكذا الانسليم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه
 قال ابن رشيده ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري أول حديث
 مذكور فيه وادعى ابن حبان نفيض دعواه فقال ان روايه اثنين عن اثنين الى أن
 ينتهي لا توجد أصلا قلت ان أراد به أن روايه اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن
 أن يسلم وأما صورة العزيز التي حرقناها فوجوده بأن لا يرويه أقل من اثنين عن
 أقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب
 اليه من والده وولده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب
 ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن عجيل بن علي وعبد الوارث
 ورواه عن كل جماعة (والرابع الغريب) وهو ما ينفر ذكر روايته شخص واحد
 في أي موضع وقع التفرد به من السند على ما سنفسم اليه الغريب المطلق والغريب
 النسبي (وكها) أي الاقسام الاربعة المذكورة (سوى الاول) وهو المتواتر
 (آحاد) ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي
 الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر (وفيها) أي في الآحاد (المقبول) وهو ما يجب
 العمل به عند الجمهور (و) فيها (الردود) وهو الذي لم يرجح صدق الخبر به (لتوقف
 الاستدلال به على البحث عن أحوال رواة الحديث الاول) وهو المتواتر فكما مقبول
 لإفادته القطع بصدق خبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد لكن انما واجب العمل
 بالمقبول منها لانها ما ان يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل أو أصل
 صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لا فالاول يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت
 صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح
 والثالث ان وجدت قرينة للحققة بأحد القسمين التحق والافتقار فيه واذا توقف
 عن العمل به صار كالردود لاثبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب
 القبول والله أعلم (وقد يقع فيها) أي في أخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز

وغريب (ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار) خلافاً لمن أبى ذلك والخلاف في
 التحقيق لفظي لأن من جَوَّز إطلاق العلم قيده بكونه نظرياً وهو الخاصصل عن
 الاستدلال ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده كلمة ظني لكنه
 لا ينفي أن ما اختلف بالقرائن أرحح مما خلا عنها والخبر المختلف بالقرائن أنواع منها ما
 أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه اختلفت به قرائن منها جلالتهما
 في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول
 وهذا التلقي وحده أقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الآن
 هذا يختص بعالم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وبالم يقع التجاذب بين مدلوليه
 مما وقع في الكتابين حيث لا ترجح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير
 ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فإن قيل انما
 اتفقوا على وجوب العمل به لأعلى صحته منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب
 العمل بكل ما صح ولو لم يخرجهما الشيخان فلم يبق للصحيحين في هـ ذاترية والاجماع
 حاصل على أن لهما ذاترية فيما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادتهما خرجهما
 الشيخان العلم النظري الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني ومن أئمة الحديث أبو عبد الله
 الحيدري وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحكم أن يقال المزية المذكورة كون
 أحاديثهما أصح الصحيح * ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف
 الرواة والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ أبو منصور البغدادي
 والاستاذ أبو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسائل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث
 لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن
 الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من
 جهة جلاله روايته وإن فهم من الصفات اللازمة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد
 الكثير من غيرهم ولا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا
 مثلاً لو شافهم بخبر أنه صادق فيه فإذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة
 وبعد عما يخشى عليه من السهو وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر
 منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطالع على العلل وكون غيره

لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور وحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بماله طرق متعددة والثالث بجماره الاثمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يعد حينئذ القطع بصدقه والله أعلم (ثم الغرابة اما أن تكون في أصل السند) أي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولتعدد الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي (أولاً) يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثباته كان يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد (فالاول الفرد المطلق) كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد تفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به أبو صالح عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التفرد في جميع روايته أو أكثرهم وفي مسند البزار والمجموع الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك (والثاني الفرد النسبي) سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهوراً (ويقل اطلاق الفردية عليه) لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً الا ان أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيه يقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فأكثر المحدثين على التغاير لانه عند اطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسل أم منقطعاً ومن ثم أطلق غريب واحد ممن لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من نبيه على النكته في ذلك والله أعلم (ونحو الاتحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معال ولا شاذ هو الصحيح لذاته) وهذا أول تقسيم المقبول الى أربعة أنواع لانه اما أن يشتمل من صفات القبول على أعلاها أو لا الأول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك

القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضا لئلا يكتن لاذاته وحيث لا جبران فهو الحسن
 لاذاته وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لئلا يكتن لاذاته
 وقدم الكلام على الصحيح لاذاته لعل رتبة والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة
 التقوى والمروعة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة
 والضبط ضبط صدره وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط
 كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه وقيد بالتمام إشارة إلى الرتبة
 العليا في ذلك والمتصل ما سلم أسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك
 المروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية
 قاذية والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوى من هو أخرج منه وله تفسير
 آخر سيأتي (تنبيه) قوله وخبر الاتحاد كالجنس وباقي قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل
 احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بان
 ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لاذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر خارج عنه كما
 تقدم (وتفاوت رتبة) أى الصحيح بـ (سبب تفاوت هذه الاوصاف) لما يقتضيه للصحيح
 في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها
 درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون روائه في
 الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما
 دونه فن المرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الاثمة أنه أصح الاسانيد كالزهرى عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وكعده بن سيرين عن عبيدة بن عمرو والسلماني عن علي
 وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله
 ابن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسى وكعده بن سلمة عن ثابت عن أنس ودونها في
 الرتبة كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وكعده بن عبد الرحمن عن أبيه
 عن أبي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى من
 الصفات المراجعة ما يقتضى تقديم روايتهم على التي تأنها وفي التي تأنها من قوة الضبط
 ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرده حسنا كعده
 ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وقس على هذه

المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي أطلق عليها بعض الاثمة انها اصح الاسانيد
والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الاثمة عليه
ذلك أرجحية على ما لم يطلقوه و يلحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيوخ على تخريجه
بالنسبة الى ما انفرد به أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاق
العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح فالتفقا
عليه أرجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في
الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري انه قال
ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لانه
انما نفي وجود كتاب أصح من كتاب مسلم اذا المنفى انما هو ما يقتضيه صبغة أفعل من
زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة
وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما
يرجع الى حسن السباق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح أحد منهم بان ذلك
راجع الى الاصحبة ولو أفصحوا لردده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها
الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد وشرطه فيها أقوى واسد
أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شترابطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى
عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخاري بانه يحتاج الى أن لا يقبل
النعنة أصلا وما ألزمه به ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في
روايته احتمال أن لا يكون سمع منه لانه يلزم من جريانه ان يكون مداسا والمسئلة
مفروضة في غير المدام وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين
تسكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تسكلم فيهم من رجال البخاري
مع أن البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ
والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم هذا
مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان أجمل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة
الحديث منه وان مسلما تليذه وتخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال

الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء (ومن ثم) أي من هذه الخيشية وهي
 أرجحية شرط البخاري على غيره (قدم صحيح البخاري) على غيره من الكتب المصنفة في
 الحديث (ثم) صحيح (مسلم) لما شاركته البخاري في اتفاق العلماء على تلقى كتابه بالقبول
 أيضا سوى ما عاين (ثم) يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه (شرطهما) لأن
 المراد به روايته - مما مع باقي شروط الصحيح وروايته - ما قد حصل الاتفاق على القول
 بتعديلهم بطريق الزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا أصل لا يخرج
 عنه الأبدليل فإن كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله وإن
 كان على شرط أحدهما فقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل
 كل منهما منفرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وثم قسم سابع وهو
 ما ليس على شرطيهما اجتماعاً وانفراداً وهذا التفاوت انما هو بالنظر إلى الخيشية
 المذكورة أما لو رجع قسم على ما فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على
 ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً كمالو كان الحديث عنده مسلم مثلاً وهو
 مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على
 الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فرداً مطلقاً وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به
 من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كالكلام نافع عن ابن عمر فانه يقدم على
 ما انفرد به أحدهما مثلاً لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال (فان خف الضبط)
 أي قل يقال خف القوم خفو فاقولوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح
 (فهو) (الحسن لذاته) لاشئ خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو
 حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا
 القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه ومثابه في انقسامه
 إلى مراتب بعضها فوق بعض (و بكثرة الطرق يصح) وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
 الطرق لان الصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي
 الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد اذا تعدد وهو هذا
 حيث ينفرد الوصف (فان جمعاً) أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي
 وغيره حديث حسن صحيح (فالتردد) الحاصل من المجتهد (في الناقل) هل اجتمعت فيه

شروط الصحة أو قصر عنها وهذا (حيث) يحصل منه (التفرد) بتلك الرواية وعرف
 بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع
 بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال
 ناقله اقتضى للمجهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول
 حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فاقيل فيه حسن
 صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد وهذا من حيث التفرد (والا)
 اذ لم يحصل التفرد (ف) اطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار اسنادين)
 أحدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فاقيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح
 فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن
 أن يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لانعرفه الامن
 هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع
 في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن
 غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعرفه انما وقع على
 الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
 فانما أردنا به حسن اسناده عندنا اذ كل حديث يروى لا يكون راويه متهم بالكذب ويروى
 من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف به هذا انه انما
 عرف الذي يقول فيه حسن فقط أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو
 حسن صحيح غريب فلم يعرج على تعريفه كالم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط
 أو غريب فقط وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف
 ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك فيده بقوله
 عندنا ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي وجه هذا التقرير ينسب دفع كثير من
 الارادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فقل الله الحمد على ما ألهم وعلم
 (وزيادة راويهما) أي الصحيح والحسن (مقبولة ما لم تقع منافية ل) رواية (من هو

أوثق) ممن لم يذكروا تلك الزيادة لان الزيادة اما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفر دبه الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بخالفه الثقة من هو أوثق منه والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعتراقه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فانه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه اهـ كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر أن يكون حديث هذا الخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل على تحريه وجعل ما عد ذلك مضر بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضره بصاحبها والله أعلم (فان خالف بارجح) منه لم يرضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحيات (فالراجح) يقال له (المحفوظ ومقابله) وهو المرجوح يقال له (الشاذ) مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى هو أعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصيه ابن جريح وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن

عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة
 اهـ فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك ربح أبو حاتم رواية من هم أكثر
 عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفان هو أولى منه
 وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح (و) ان وقعت المخالفة له (مع
 الضعف فالراجح) يقال له (المعروف ومقابل له) يقال له (المنكر) مثاله ما رواه ابن أبي
 حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو أن حنيفة بن حبيب الزيات المقرئ عن أبي
 اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أقام
 الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لان غيره
 من الثقات رواه عن أبي اسحق وقواؤه والمعروف وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر
 عموم وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة واقترافا في ان الشاذ راويه
 ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله أعلم (و) ما تقدم
 ذكره من (الفرد النسبي ان) وجد بعد ظن كونه فردا قد (وافقه غيره فهو المتابع) بكسر
 الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصات للراوى نفسه فهي التامة وان حصلت لشخصه
 فن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة أى التامة ما رواه الشافعى
 فى الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
 فاكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك
 فعدوه فى غرائبهم لان أصحاب مالك روه عنه به ذا الاسناد بالفظ فان غم عليكم فاقروا
 له لئلا يكون وجدنا للشافعى متابعا وهو عبد الله بن سلمة القعنبي كذلك أخرجه البخارى عنه
 عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدنا له أيضا متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية
 عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بالفظ فكم لو اثنان وفى
 صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بالفظ فاقدوا ثلاثين ولا
 اقتصار فى هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل لوجاهت بالمعنى كفى لئلا يكون
 مختصة بكونهم من رواية ذلك الصحابي (وان وجد من) يروى من حديث صحابي آخر
 (يشبهه) فى اللفظ والمعنى أدنى المعنى فقط (فهو الشاهد) ومثاله فى الحديث الذى

قد مرنا ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظان غي عليكم فاكلوا عدة سبعين ثلاثين ونحو قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل (و) اعلم أن (تتبع الطرق) من الجوامع والمسانيد والاجزاء (لذلك) الحديث الذي يفان انه فرد ليعلم هل له متابع أم لا (هو الاعتبار) وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسم لهما وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من أقسام المقبول تحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله أعلم (ثم المقبول) ينقسم أيضا الى معمول به وغير معمول به لانه (ان سلم من المعارضة) أي لم يأت خبر يضاده (فهو المحكم) وأمثاله كثيرة (وان عارض) فلا يخلو اما أن يكون معارضه مقبولا مثله أو يكون مردودا فالثاني لا أثر له لان القوى لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة (بمثله) فلا يخلو اما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أولا (فان أمكن الجمع فهو) النوع المسمى (بمخالف الحديث) ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فرمن المجذوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبيعتها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخالف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعال غيره والاولى في الجمع بينهما أن يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدى شئ شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاحرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث ردعاياه بقوله فن أعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول وأما الامر بالفرار من المجذوم فن باب سدد الذرائع التلاية تلقى للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيفان أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في

الخرج فأمر بتجنيبه حسم المادة والله أعلم وقد صنف في هذا النوع الشافعي كتاب
اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعدده ابن قتيبة والطحاوي
وغيرهما وإن لم يكن الجمع فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ (أو) لا فإن عرفو (ثبت
المتأخر) به أو باصرح منه (فهو الناسخ والآخر المنسوخ) والنسخ رفع تعاق حكم
شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز
لان النسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بأمر أو أمرهما ما ورد في النص
كحديث يزيد في صحيح مسلم كمتهم يتكلم عن زيارة القبور فزوره وأما فقهائنا كـ
الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر كان آخر الأمرين من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار أخرجه أصحاب السنن ومنها ما يعرف
بالتاريخ وهو كثير وأيسر منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضاً لما تقدم عنه
لا احتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن
أن وقع التصريح بسماحه من النبي صلى الله عليه وسلم فيجبه أن يكون ناسخاً بشرط
أن يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه وأما الاجماع فليس
بناسخ بل يدل على ذلك * وإن لم يعرف التاريخ فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما
على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالاسناد أو لافان أمكن الترجيح
تعين المصير اليه (والا) فلا فصار ما طهره الثعالب واقعا على هذا الترتيب الجمع أن
أمكن فاعتبار النسخ والمنسوخ (فالترجيح) أن تعين (ثم التوقف) عن العمل بأحد
الحديثين والتعير بالتوقف أولى من التعير بالساقط لان خفاء ترجيح أحدهما على
الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي
عليه والله أعلم (ثم المردود) وموجب الرد (إما أن يكون لسقطا) من اسناد (أو طعن)
في رواه على اختلاف وجوه الطعن أعم من أن يكون لأمير جـع إلى ديانة الراوي
أو إلى ضبطه (فالسقطا إما أن يكون من مبادئ السند من) تصرف (مصنف أو من
آخيه) أي الاسناد (بعد التابعي أو غير ذلك فالاول المعاق) سواء كان الساقط واحداً
أم أكثر وبينه وبين المعضل الاتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث
تعريف المعضل بأنه سقطا منه اثنتان فعادوا يجتمع مع بعض صور المعاق ومن حيث

تعميد المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند يفترق منه اذ هو أهم من ذلك
ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ان يحذف الاصحاحي أو الاصحاحي والتابعي معا ومنها ان يحذف من حديثه
ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى
تعلية أو لا والحجج في هذا التفصيل فان عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك
مدلس قضى به والا فتعاليق وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف
وقد يحكم بصحته ان عرف بان يحجى مسمى من وجه آخر فان قال جميع من أحذفه
ثقات جاءت مسألة التعديل على الابهام والجهور لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن
الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالبخاري فما أتى فيه بالجزم
دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما أتى فيه بغير الجزم
ففيه. قال وقد أوضحت أمثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح (والثاني) وهو ما سقط
من آخره من بعد التابعي هو (المرسل) وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا أو
صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا ونحو
ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل أن يكون صحابيا
ويحتمل أن يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة
وعلى الثاني يحتمل أن يكون حل عن صحابي ويحتمل أن يكون حل عن تابعي آخر وعلى
الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد أمما بالتجوير العقل فالى ما لانهاية له وأما
بالاستقراء فالى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض
فان عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جهور المحدثين الى التوقف
لبقاء الاحتمال وهو أحد قولى أحد وثانیهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل
مطلقا وقال الشافعي رضي الله عنه يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه آخر يبين الطريق
الاولى مسندا كان أو مرسل لا يترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل
أبو بكر الرازي من الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي اذا كان يرسل
عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا (و) القسم (الثالث) من أقسام السقط
من الاسناد (ان كان باثنين فصاعدا مع التوالى فهو المعضل والا) فان كان السقط

يائنين غير متواليين في موضعين مثلاً (ف) هو (المنقطع) وكذا ان سقط واحد فقط أو
 أكثر من اثنين لكنه بشرط عدم المتوالي (ثم) ان السقط من الاسناد (قد يكون
 واضحاً) يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه (أو)
 يكون (خفياً) فلا يدركه الا الائمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلى
 الاسانيد (فالأول) وهو الواضح (يدرك بعدم التلاقى) بين الراوى وشيخه بكونه
 لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وايستله منه اجازة ولا وجادة (ومن ثم
 احتج الى التاريخ) لتضمنه تحرير مواليد الرواة وفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم
 وقد اقتضت أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم (و)
 القسم (الثاني) وهو الخفي (المدلس) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم
 من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من المدلس بالتحريك وهو
 اختلاط الظلام بالنور سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء (ويرد) المدلس (بصيغة)
 من صيغ الاداء تحتعمل وقوع (اللقى) بين المدلس ومن أسند عنه (كعن و) كذا
 (قال) ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً وحكم من ثبت عنه التدليس
 اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح (وكذا المرسل
 الخفي) اذا صدر (من معاصر لم ياق) من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين
 المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرهنا وهو أن التدليس يختص
 بمن روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي
 ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في
 تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون
 المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية الخضر ميني كافي
 عثمان النهدى وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم لم من قبيل الارسال
 لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هو لاعمداسين
 لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم لم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن قال
 باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في
 الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقة باخباره عن نفسه بذلك أو بحزم

أمام مطلع ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة أو بينهما - ما لا احتمال أن يكون من
 المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد
 صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل لمبهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد
 وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الاسناد (ثم الطعن) يكون بعشرة أشياء بعضها
 أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل
 الاعتناء بتمييز أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الأشد
 فالأشد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن (أما أن يكون الكذب الراوي) في
 الحديث النبوي بان يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك (أو توهمته
 بذلك) بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفاً لقواعد المعلومة وكذا
 من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا
 دون الأول (أو غش غلطه) أي كثرته (أو غفلته) عن الاتقان (أو فسقه) أي
 بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الأول عموم وانما أفرد الأول ليكون
 القدح به أشد في هذا الفن وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه (أو وهمه) بان يروي
 على سبيل التوهم (أو مخالفته) أي للثقات (أو جهالته) بان لا يعرف فيه تعديل
 ولا يخرج معين (أو بدعته) وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لا بما عانده بل بنوع شبهة (أو سوء حفظه) وهي عبارة عن يكون ليس
 غلطه أقل من أصابته (ذ) القسم (الأول) وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
 النبوي هو (الموضوع) والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظان الغالب لا
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملاحظة قوية يميزون بها
 ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً وذهنه ثاقباً وفهمه قوياً ومعرفة
 بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد
 ليكن لا يقطع بذلك لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الاقرار اه وفهم منه بعضهم انه
 لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً وليس ذلك مراده وانما في القطع بذلك ولا يلزم من نفي
 القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظان الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساغ
 قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن

القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوى كما وقع للمأمون بن أحمد انه ذكر
 بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لا فساق في الحال اسناده الى
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من أبي هريرة وكما وقع لغيث بن ابراهيم
 حيث دخل على المهدي فوجد يلبس بالجسم فساق في الحال اسناد الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نصل أو خف أو حافر أو جناح فزاد في الحديث
 أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بذبج الجسم ومنها ما يؤخذ من حال
 المروى كان يكون مناقض للنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي
 أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل ثم المروى تارة يخترعه الواضع
 وتارة يأخذ كلام غيره كـ بعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الاسرائيليات
 أو يأخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروج والحامل للوضع على
 الوضع اما عدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كـ بعض المتعبددين أو فرط العصبية
 كـ بعض المقادير أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الاغراب لقصد الاشتهار وكل ذلك
 حرام باجماع من يعتد به الا أن بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
 في الترغيب والترهيب وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من
 جملة الاحكام الشرعية واتفقوا على أن تعمدا الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 من الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعمدا الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الامقر ونأي بيانه لقوله صلى الله عليه وسلم
 من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين أخرجه مسلم (و) القسم
 (الثاني) من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوى بالكذب هو (المتروك)
 والثالث المنكر على رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة (وكذا الرابع
 والخامس) فنفس غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر (ثم الوهم)
 وهو القسم السادس وانما أقصص به لطول الفصل (ان اطالع عليه) أى على الوهم
 (بالقرائن) الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع أو ادخال حديث في
 حديث أو نحو ذلك من الاشياء القادحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع (وجمع
 الطرق) هذا هو (المعمل) وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم

به الامن رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة
 قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن
 الحسين وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة
 والدارقطني وقد تقصر عبارة المعلن عن إقامة الحجّة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار
 والدرهم (ثم الخالفة) وهي القسم السابع (ان كانت) واقعة (ب) سبب (تغير
 السياق) أي سياق الاسناد (ذ) الواقع فيه ذلك التغير هو (مدرج الاسناد) وهو
 أقسام الاوّل ان يروى جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع السكّل على
 اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني أن يكون المتن عند راو الا
 طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاوّل ومنه أن يسمع
 الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه راو تاما بحذف
 الواسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما
 راو عنه مقتصر على أحد الاسنادين أو يروى أحدا الحديثين باسناده الخاص به لكن
 يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الاوّل الرابع أن يسوق الراوي الاسناد فيعرض
 له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن
 ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه أقسام مدرج الاسناد وأما مدرج المتن فهو أن
 يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوّله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو
 الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة (أو بدمج موقوف) من كلام الصحابة أو من
 بعدهم (بمرفوع) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل (ذ) هذا هو
 (مدرج المتن) ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة لا قدر المدرج مما أدرج
 فيه أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطالعين أو باستحالة كون
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا وخصه
 وزدّ عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الحمد (أو) ان كانت الخالفة (بتقديم
 وتأخير) أي في الاسماء كمرّة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم أحدهما اسم أبي
 الآخر (ذ) هذا هو (المقلوب) والخطيب فيه كتاب رافع الارتباب وقد يقع القلب
 في المتن أيضا كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظاهم الله تحت ظل عرشه

ففيه ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ماتنفق بماله فهذا مما انقلب
على أحد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ماتنفق بماله كافي الصحيحين (أو) ان كانت
المخالفة (زيادة راو) في أثناء الاسناد ومن لم يزد لها أتقن ممن زادها (ذ) هـ ذاهو
(المزيد في متصل الاسانيد) وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا
ففي كان معنعنا مثلًا ترجحت الزيادة (أو) كانت المخالفة (بإبداله) أي الراوي (ولا
مرجح) لاحدى الرايتين على الاخرى (ذ) هـ ذاهو (المضطرب) وهو يقع في الاسناد
غالبًا وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم الحديث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى
الاختلاف في المتن دون الاسناد (وقد يقع الابدال عمدا) لمن يراد اختبار حفظه
(امتحاننا) من فاعله كقوله للبخاري والعقيلي وغيره ما وشرطه أن لا يستمر عليه بل
ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا لا لمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من أقسام
الموضوع ولو وقع غلطًا فهو من المقسوب أو الماعل (أو) ان كانت المخالفة (بتغيير)
حرف أو (حروف مع بقاء) صورة الخط في (السياق) فان كان ذلك بالنسبة الى النقطة
(فالمصحف) ان كان بالنسبة الى الشكل (ذ) (المحرف) ومعرفة هذا النوع مهمة وقد
صنف فيه العسكري والدارقطني وغيرهما وأكثرا يقع في المنون وقد يقع في الاسماء
التي في الاسانيد (ولا يجوز تعدد تغيير) صورة (المتن) مطلقا ولا الاختصار منه
(بالنقص) لا ابدال اللفظ المرادف باللفظ (المرادف) له (الاعالم) بدلولات اللفاظ
و (بما يحيل المعاني) على الصحيح في المسئلةين أما الاختصار الحديث فالاكثر
على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من الحديث الا
مالاتعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور
والحذوف بمنزلة تخبرين أو يدل ماذا كره على ما حذفه بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص
ماله تعلق كثيرا الاستثناء وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز
أيضا ومن أقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به
فاذا جاز الابدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى وقيل انما يجوز في المفردات دون
المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ لئلا يمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز ان
كان يحفظ الحديث قدسي لفظه وبقى معناه مرسمًا في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث باللفظه دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق (فان خفي المعنى) بان كان اللفظ مستعملا بقله (احتج الى) الكتب المصنفة في (شرح الغريب) ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد اعنتني به الحافظ أبو موسى المديني فنقب عليه واستدرك ولزم خشي كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جع الجميع الجيع ابن الاثير في النهاية وكتبه أسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار (وبيان المشكل) منها وقد أكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبيد البر وغيرهم (ثم الجهالة) بالراوى وهى السبب الثامن فى الطعن (وسببها) أمران أحدهما (أن الراوى قد تكثر نعوته) من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشبهه بغير ما شهر به لغرض (فيذكر بغير ما شهر به لغرض) من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله (وصنفوا فيه) أى فى هذا النوع (الموضح) لا وهام الجميع والتفريق أبجاده فى الخطيب وسبقه اليه عبد الغنى بن سعيد المصرى وهو الأزدي ثم الصورى ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا النضر وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك (و) الامر الثانى ان الراوى (قد يكون مقلا) من الحديث (فلا يكثر الاخذ عنه) (قد صنفوا فيه الوجدان) وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمى فمن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما (أولا يسمى) الراوى (اختصارا) من الراوى عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى فيها (و) صنفوا فيه (المبهمان ولا يقبل) حديث (المبهم) مالم يسم لان شرط

قبول الخبر عدالة راويه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبره (ولو أبهم بلفظ التعديل) كان يقول الراوى عنه أخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده بمجرد ما عنده غيره وهذا (على الاصح) في المسئلة ولهذه الثقة لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازمابه لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكا بالظاهر اذا الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما بأخرا ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق (فان سمي) الراوى (وانفرد) راو (واحد) بالرواية (عنه) هو (بجهول العين) كلهم الا أن يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان متأهلا لذلك (أو) ان روى عنه (اثنان) فصاعدا ولم يوثق (هو) (بجهول الحال وهو المستور) وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطاق القول بردها ولا يقبلوا لها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله كبحرم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فبين جرح ببحر غير مفسر (ثم البدعة) وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوى وهي (اما) أن تكون (بمكفر) كان يعتقد ما يستلزم الكفر (أو مفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور) وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته لان كل طائفة تدعى ان مخالفها مبتدعة وقد تباعف فتكفر مخالفها فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالاعتقاد الذي ترددوايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله (والثاني) وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا وقد اختلف أيضا في قبوله ورده ف قيل يرد مطلقا وهو بعيد وأكثرا ما عمل به أن في الرواية عنه تروى بحال امره وتنويهها بذكره وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل (يقبل من لم يكن داعية الى بدعته) لان تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا (في الاصح) وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير

تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية (الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على)
المذهب (المختار وفيه صرح) الحافظ أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب (الجوزجاني
شيخ) أبي داود و (النسائي) في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ
عن الحق أي عن السنة صادق اللهجة فليس فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا
يكون منكرا اذ لم يقو به بدعته اهـ وما قاله متجه لان العلة التي لها رد حديث
الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية
والله أعلم (ثم سوء الحفظ) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن والمراد به من لم
يرجح جانب أصابته على جانب خطئه وهو على قسمين (ان كان لازما) للراوى في
جميع حالاته (فـ) هو (الشاذ على رأى) بعض أهل الحديث (أو) كان سوء
الحفظ (طارئا) على الراوى اما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو لعدمها
بان كان يعتمد ما فرجع الى حفظه فساء (فـ) هذا هو (المختلط) والحكم فيه أن
ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذا لم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه
وانما يعرف ذلك باعتبار الاختلافين عنه (ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر) كان يكون
وفوقه أو مثله لادونه (وكذا) المختلط الذي لم يتميز و (المستور و) الاسناد
(المرسل و) كذا (المدلس) اذ لم يعرف المحذوف منه (صار حديثهم حسنا لذاته
بل) وصفه بذلك (ب) اعتبار (المجموع) من المتابع والمتابع لان مع كل واحد
منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعتبرين
رواية موافقة لاحدهم رجع أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك
على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله أعلم ومع
ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته وريما توقف بعضهم عن
اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعاق بالمتن من حيث القبول والرد (ثم
الاسناد) وهو الطريق الموصلة الى المتن والتمت هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من
الكلام وهو (اما أن ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم) ويقضى لفظه اما
(تصريحا أو حكما) ان المنقول بذلك الاسناد (من قوله) صلى الله عليه وسلم (أو) من
(فعله أو) من (تقريره) مثال المرفوع من القول تصرحا أن يقول الصحابي سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم لم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو أو غيره قال رسول الله كذا أو عن رسول الله أنه قال كذا أو نحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً أن يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الأسرانيات مالا مجال للاجتهاد فيه ولاله تعاق بيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي خبره ومالا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موافقاً للقاتل به ولا موقف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان ماسمعه منه أو عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً أن يفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه فبدل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمررون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهي عنه لنهى عنه القرآن ويأتحق بقولي حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو ينفيه أو يبلغه أو رواه أو رواه وقد

يقتصر على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول
 ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال تعقلون قوما الحديث وفي كلام
 الخطيب أنه اصطلاح خاص بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة
 كذا قال أكثر على أن ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال وإذا قاله غير
 الصحابي فكذلك ما لم يصفها إلى صاحبها كسنة العمرين وفي نقل الاتفاق نظره من
 الشافعي في أصل المسئلة قولان وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصديق من
 الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من أهل الظاهر واحتجوا بأن السنة
 تتردد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وأجيبوا بأن احتمال إرادة غير النبي
 صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له إن كنت تريد السنة فهجرجر
 بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل
 يعنون بذلك إلا سنته صلى الله عليه وسلم فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل
 المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون
 بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم إن كان مرفوعا فلم لا يقولون
 فيه قال رسول الله فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطوا من هذا قول
 أبي قلابة عن أنس من السنة إذا تزوج البكر على الشيب أقام عندها سبعة أشهر جاء في
 الصحيح قال أبو قلابة لو شئت لقلت إن أنس رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو
 قلت لم أكذب لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها
 الصحابي أولى ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف
 في الذي قبله لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي وهو الرسول
 صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره كما
 قرآن أو الإجماع أو بعض الخلفاء أو الأساتذة وأجيبوا بأن الأصل هو الأول وما
 عداه محتمل لكنه بالنسبة إليه مرجوح وأيضا فن كان في طاعة رئيس إذا قال أمرت
 لا يفهم عنه أن أمره ليس الأريثية وأما قول من قال بحتمل أن يظن ما ليس بأمر
 فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال أمرنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطابق ذلك الا بعد التحقق ومن ذلك قوله كأن فعل كذا فله حكم الرفع أيضا كما تقدم ومن ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقول عماد من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم فلهذا حكم الرفع أيضا لان الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم (أو) تنتهي غاية الاسناد (إلى الصحابي كذلك) أي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريح بأن المنقول هو من قول الصحابي أو من فعله أو من تقريره ولا يجيء فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما أن كان هذا المختصر شاملا لجميع أنواع علوم الحديث استطردت منه إلى تعريف الصحابي ما هو فقلت (وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخلفت ردة في الأصح) والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وان لم يكلمه وتدخل فيه رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره والتعبير باللقى أولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد واللقى في هذا التعريف كالجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الأنبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا به سييئ لم يدرك البعثة فيه فظرو قولي ومات على الإسلام فصل ثالث يخرج من ارتد به - دأن لقيه مؤمنا به ومات على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخلفت ردة أي بين لقيه له مؤمنا به وبين موته على الإسلام فإن اسم الصحبة باق له سواء أرجع إلى الإسلام في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعده وسواء ألقبه ثانيا أم لا وقولي في الأصح إشارة إلى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق أسير أفعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته ولم يخاف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها (تنبيهان أحدهما) لانه فاعرجان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلزمه أو لم يحضره معه - شهدا وعلى من كلف يسيرا أو ماشاء قليلا

أورآه على بعد أوفى حال الطغولية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرقبة (ثانيهما) يعرف كونه صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الأخير جماعة من حيث أن دعواه ذلك نظير دعوى من قال أنا عدل ويحتاج الى تأمل (أو) تنتهى غاية الاسناد (الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك) وهذا متعلق باللقى وما ذكر معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التمييز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف في الحافهم بأى القسمين وهم المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعددهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه أفصح في خطبة كتابه بأنه انما أورددهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فرآهم فينبغي أن يعد من كان مؤمناً به في حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرقبة من جانبه صلى الله عليه وسلم (ف) القسم (الاول) مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما تنتهى اليه غاية الاسناد هو (المرفوع) سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل أم لا (والثاني الموقوف) وهو ما ينتهى الى الصحابي (والثالث المقطوع) وهو ما ينتهى الى التابعي (ومن دون التابعي) من أتباع التابعين فمن بعدهم (فيه) أى في التسمية (مثله) أى مثل ما ينتهى الى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلان فصارت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع فالنقطوع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس تجوزا عن الاصطلاح (ويقال للاخيرين) أى الموقوف والمقطوع

(الأثر والمسند) في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو (مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال) فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه السابى فإنه مرسىل أو من دونه فإنه معسلى أو معلق وقولى ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى ويفهم من التقييد بالظاهر أن الانقطاع الخفى كمنعنة المدلس والمعاصر الذى لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لطابق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكيم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصل إلى صحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقف إذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسنداً لىكن قال ان ذلك قد يأتى لىكن بقله وأبعد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به (فان قل عدده) أى عدد رجال السند (فأما أن ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) بذلك العدد القليل بالنسبة أى إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعد ذلك كثير (أو) ينتهى (إلى امام) من أئمة الحديث (ذى صفة عالية) كالخطا والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح (كشعبية) ومالك والثورى والشافعى والبخارى ومسلم ونحوهم (فالأول) وهو ما ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم (العلو المطلق) فان اتفق أن يكون سنده صحابياً كان الغاية القصوى والا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعاً فهو كالعدم (والثانى) العلو (النسبى) وهو ما يعلو العدد فيه إلى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام إلى منتهاه كثيراً وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غاب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه وانما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من رجال الاسناد الا وخطأ جازع عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلت قلت فان كان فى النزول مزية ليست فى العلو كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أنفه أو اتصال فيه أظهر فلا ترد فى أن النزول حيث بدأ وأما من رجع النزول مطلقاً واحتج بان كثرة البحث تقتضى المشقة فيعظم

الأجر فذلك ترجيح بامر أجنبي عما يتعاق بالتصحيح والتضعيف (وفيه) أى العلو النسبي (الموافقة وهى الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه) أى الطريق التى تصل الى ذلك المصنف المعين مثله روى البخارى عن قتبية عن مالك حديثا فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتبية ثمانية ولوروينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتبية مثلا لكان بيننا وبين قتبية فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه (وفيه) أى العلو النسبي (البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك) كأن يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق آخرى الى القعنى عن مالك فيكون القعنى بدلا فيه من قتبية وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه (وفيه) أى العلو النسبي (المساواة وهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره) أى الاسناد (مع اسناد أحد المصنفين) كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفسا فتساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص (وفيه) أى العلو النسبي أيضا (المصافحة وهى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف) على الوجه المشروح أولا وتسميت مصافحة لان العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن فى هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا مصافقناه (ويقابل العلو باقسامه) المذكورة (النزول) فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافا لما نزع ان العلو قد يقع غير تابع للنزول (فان تشارك الراوى ومن روى عنه فى) أمر من الامور المتعلقة بالرواية مثل (السن واللقى) وهو الانحياز عن المشايخ (فهو) النوع الذى يقال له رواية (الاقران) لانه حيث يذكون راويا عن قرينه (وان روى كل منهما) أى القرينين (عن الآخر) هو (المديح) وهو أخص من الاول فكل مديح اقران وليس كل اقران مديحا وقد صنف الدارقطني فى ذلك وصنف أبو الشيخ الاصمهاغى فى الذى قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما راوى عن الآخر فهل يسمى مديحا فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر

عن الاصغر والتدريج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي أن يكون ذلك مستويا من
الجانبين فلا يجي فيه هذا (وان روى) الراوى (عن) هو (دونه) في السن أوفى
اللقى أوفى المقدار (ف) هذا النوع هو رواية (الاكابر عن الاصغر ومنه) أى من جملة
هذا النوع وهو أخص من مطلقه رواية (الابناء عن الابناء) والصحابة عن التابعين
والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك (وفى عكسه كثرة) لانه هو الجادة المسلوكة الغالبة (ومنه
من روى عن أبيه عن جده) وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس
منزلهم وقد صنف الخطيب فى رواية الآباء عن الابناء تصنيفا وأفر دجرا لطيفا فى
رواية الصحابة عن التابعين وجمع الحافظ صلاح الدين العلائى من المتأخرين مجادا
كبيرا فى معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه أقساما
فخمة ما يعود الضمير فى قوله عن جده على الراوى ومنه ما يعود الضمير فيه على أبيه وبين
ذلك وحقيقه وخرج فى كل ترجمة حديثا من مرويه وقد خلصت كتابه المذكور وزدت
عليه تراجم كثيرة جدا وأكثرت ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة
عشر أباً (وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما) على الآخر (فهو
السابق واللاحق) وأكثرت ما وقعنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه فى الوفاة مائة
وخمسون سنة وذلك أن الحافظ السابق سمع منه أبوعلى البرذاني أحد مشايخه حديثا
ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان آخر أصحاب السابق بالسماع سبطه
أبا القاسم عبد الرحمن بن مكى وكانت وفاته سنة خمس وخمسين وستمائة ومن قديم ذلك أن
البخارى حدث عن تلميذه أبى العباس السراج شيئا فى التاريخ وغيره ومات سنة ست
وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف ومات
سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وغالب ما يقع من ذلك أن المسموع عنه قد يتأخر بعد
موت أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الأحداث ويعيش بعد السماع منه
دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق (وان روى) الراوى
(عن اثنين متفقين الاسم) أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة (ولم يميزا) بما
يخص كلا منهما فان كانا متفقين لم يضر ومن ذلك ما وقع فى البخارى فى روايته عن أحمد
غير منسوب عن ابن وهب فانه أما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن

منسوب عن أهل العراق فإنه إما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن أراد لذلك ضابطا كما يعتاز به أحدهما عن الآخر (فباختصاصه) أي الشيخ المروى عنه (بأحدهما يتبين المهمل) ومتى لم يتبين ذلك أو كان مختصا بهما فاشكاه شديد فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب (وان) روى عن شيخ حديثنا (محمد بن الشيخ مروي) فإن كان (جزما) كأن يقول كذب علي أو ما رويت هذا أو نحو ذلك فإن وقع منه ذلك (رد) ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض (أو) كان بحده (احتمالا) كان يقول ما أذكر هذا أولا أعرفه (قبل) ذلك الحديث (في الأصح) لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقبل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له في التحقق وهذا متعقب فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه فالثبت مقدم على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسهم مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافتراقا (وفيه) أي في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب (من حديث ونسي) وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثاً قوياً حديث فلما عارضت عليهم لم يتذكروا المذهب الصحيح لكون الرواة عنهم صاروا يروونهم عن الذي رواها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً فسالته عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعة حدثني عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني إني حدثته عن أبي به ونظائره كثيرة (وان اتفق الرواة) في اسناد من الاسانيد (في صيغ الاداء) كسمعت فلاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ (أو غيرها من الحالات) القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان الخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا ثم الخ أو القولية والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بالحديث قال آمنت بالله الخ (فهو المسائل) وهو من صفات الاسناد وقد يقع التساؤل في معظم الاسناد كحديث

الجمهور والآن كان له منه اجازة (و) كذا شرطوا الاذن بالرواية (في الاعلام)
وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأننى أروى الكتاب الفلانى عن فلان فان كان له منه
اجازة (والافلا عبرة بذلك كلاجازة العامة) في المجاز له لافى المجاز به كان يقول أجزت
لجميع المسلمين أولن أدرك حياتى أولاهل الاقليم الفلانى أولاهل البلد الفلانية
وهو أقرب الى العمة اقرب الانحصار (و) كذا الاجازة (للمجهول) كان يكون
مبهما أو مهمل (و) كذا الاجازة (للمعدوم) كان يقول أجزت لمن سيولد لفلان وقد
قبل ان عطفه على موجود مع كان يقول أجزت لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم
العمة أيضا وكذلك الاجازة لموجود أو معدوم علفت بشرط مشيئة الغير كان يقول
أجزت لك ان شاء فلان أو أجزت لمن شاء فلان لأن يقول أجزت لك ان شئت وهذا
(على الاصح في جميع ذلك) وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول مالم يتبين
المراد منه الخطيب وسماه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم من
القدماء أبو بكر بن أبي داود وأبو عبد الله بن منده واستعمل المعلقة منهم أيضا أبو بكر
ابن أبي خيثمة وروى بالاجازة العامة جميع كثير جمعهم بعض الخطاط في كتاب ورتبهم
على حروف المعجم اكثرهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضى لان الاجازة
الخاصة المعينة تختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على
اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال
المذكور فانها تزداد ضعفا لکنها فى الجملة خير من اراد الحديث مع ضلوا لله أعلم والى
هنا انتهى الكلام فى أقسام صيغ الاداء (ثم الرواية ان اتلفت أسماءهم وأسماء
آبائهم فصاعدا واختلفت أشخاصهم) سواء اتفق فى ذلك اثنان منهم أم أكثر وكذلك
اذا اتفق اثنان فصاعدا فى الكنية والنسبة (فهو) النوع الذى يقال له (المتفق
والمفترق) وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه
الخطيب كتابا حادلا وقد تلخصته وزدت عليه أشياء كثيرة وهذا عكس ما تقدم من النوع
المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان
واحدا (وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقا) سواء كان مرجع الاختلاف النقط
أم الشكل (فهو المؤلف والمختلف) ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى قال على بن

المدينى أشد التصنيف ما يقع فى الاسماء ووجهه بعضهم بأنه شئ لا يدخله القياس
 ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه الى كتاب
 التصنيف ثم أفرد بالتأليف عبد الغنى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا فى مشتبه
 الاسماء وكتابا فى مشتبه النسبة وجمع شبهة الدارقطنى فى ذلك كتابا فلا ثم جمع الخطيب
 ذيلاً ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا فى كتابه الاكمال واستدرك عليهم فى كتاب
 آخر جمع فيه أو هامهم وبينها وكتاب من أجمع ما جمع فى ذلك وهو عدة كل محدث
 بعده وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاتته أو تجدد بعده فى مجلد ضخم ثم ذيل
 عليه منصور بن سائيم بفتح السين فى مجلد لطيف وكذلك أبو حامد بن الصابونى وجمع
 الذهبى فى ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصنيف
 المبين او موضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه فى كتاب سميت به تبصير المنتبه بتحرير
 المشتبه وهو مجلد واحد فضبطة بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شياً كثيراً
 مما أهمله أو لم يقف عليه والله الحمد على ذلك (وان اتفقت الاسماء) خطأ ونطقاً
 (واختلفت الآباء) نطقاً مع اختلافهما خطأ كعمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن
 عقيل يضمها الاول نيسابورى والثانى قريابى وهـ ـ هـ ـ شـ ـ هـ ـ و ران وطبة تهمة تقاربة
 (أو بالعكس) كان تختلف الاسماء نطقاً وتأتلف خطأ وتنفق الآباء خطأ ونطقاً
 كشرى بن النعمان وسرى بن النعمان الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعى
 روى عن على رضى الله عنه والثانى بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخارى
 (فهو) النوع الذى يقال له (المتشابه وكذا ان وقع بقية الاتفاق فى الاسم واسم الاب
 والاختلاف فى النسبة) وقد صنف فيه الخطيب كتاباً جليلاً سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل
 هو عليه أيضاً بما فاتته أو لا وهو كثير الفائدة (ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن
 يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الاب مثلاً (الافى حرف أو حرفين) فأكثر
 من أحدهما أو منهما وهو على قسمين اما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد
 الحروف ثابت فى الجهة ـ بن أو ـ يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض
 الاسماء عن بعض فن أمثلة الاول محمد بن حنان بكسر المهملة وفونين بينهما ألف وهم
 جماعة منهم العوفى بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخارى ومحمد بن سيار بفتح المهملة

وتشديد الياء تحتانية وبعد الالف راء وهم أيضا جماعة منهم الجاهلي شيخ عمر بن يونس
ومنها محمد بن حنين بضم المهملة وفوقين الاولى مفتوحة بينهما ياء تحتانية تابعي يروي عن
ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها ياء واحدة وآخر راء وهو محمد بن جبير بن
مطعم تابعي مشهور أيضا ومن ذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل
بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه أبو خزيمة النهدي ومنه أيضا أحمد بن الحسين
صاحب ابراهيم بن سعد وآخرين وأحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية
وهو شيخ بخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البيهقي ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة
شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي الاول
بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة ولثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن
أمثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه
وروى حديث الوضوء واسم جده حفص وهما أنصار يان وعبد الله بن يزيد بن يادة ياء
في أول اسم الأب والراي مكسورة وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى
أباموسى وحديثه في الصحيحين والقارئ له ذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم أنه
الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون
وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي معروف يروي عن علي رضي الله عنه (أو) يحصل
الاتفاق في الخط والنطاق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالتقديم والتأخير)
أما في الاسمين جملة (أو نحو ذلك) كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في
بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن ياد بن الاسود
وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن ياد بن عبد الله ومثال الثاني أيوب بن سيار
وأيوب بن يسار الاول مدني مشهور راس بالقوى والاخر مجهول (خاتمة ومن المهم)
عند الحديثين (معرفة طبقات الرواة) وفائدته الامن من تدخل المشتهين وامكان
الاطلاع على تلبيس التلبس والوقوف على حقيقة المراد من العنينة والطبقة في
اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركو في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص
الواحد من طبقتين باعتبار ابن كانس بن مالك رضي الله عنه فانه من حيث ثبوت صحبته
للنبي صلى الله عليه وسلم يمد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يمد في طبقة

من بعدهم فنظر الى الصحابة باعتبار الصفة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن
حيات وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام أو شهو المشاهد
الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد
البغدادي وكتابه أجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من
نظر اليهم باعتبار الاختلاف من بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن
حيات أيضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد واكل منهما وجه
(و) من المهم أيضا معرفة (مواليدهم ووفياتهم) لان معرفة هاتين الحالتين من
دعوى المادى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك (و) من المهم أيضا معرفة
(بلدانهم) وأوطانهم وفائدته الامن من تداحل الاسمين اذا اتفقا لكانا افترا
بالنسبة (و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعديلا ونجريا وجاهة) لان الراوى
اما أن تعرف عدالة أو يعرف فسقه أو لا يعرف فيه شيء من ذلك (و) من أهم ذلك بعد
الاطلاع معرفة (مراتب الجرح) والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما
لا يستلزم رد حديثه كما وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وتقدم
شرحها فصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب
والجرح مراتب (وأسوأها الوصف) بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير
(بافعل كالكذب الناس) وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب
ونحو ذلك (ثم دجال أو وضاع أو كذاب) لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها
دون التي قبلها (وأسهلها) أى الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان (لين أو سيئ
الحفظ أو فيه) أدنى (مقال) وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تتخفى فقولهم
متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس
بالقوى أو فيه مقال (و) من المهم أيضا معرفة (مراتب التعديل وأرفعها الوصف)
أي بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كاثق الناس) أو أثبت
الناس أو اليه المنتهى في الثبوت (ثم ماتا كدبصة) من الصفات الدالة على التعديل
(أو صفتين كدقة ثقة) أو ثبت ثبت (أو ثقة حافظ) أو عدل ضابط أو نحو ذلك
(وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشخ) ويروى حديثه ويعتبر به ونحو

ذلك وبين ذلك مراتب لا تحصى وهذه أحكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا التكملة القائمة
 فاقول (تقبل التزكية من عارف بأسبابها) لامن غير عارف لثلايز كي بمجرد ما يظهر له
 ابتداء من غير ممارسة واختبار (ولو) كانت التزكية صادرة (من) مترك (واحد
 على الأصح) خلافا لمن شرط أنها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الأصح
 أيضا والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع
 من الشاهد عند الحيا كم فافتراقا ولو قيل يفصل بين ما إذا كانت التزكية في الراوي
 مستندة من المزكي الى اجتهاده أو الى النقل عن غيره لكان متجهالا لانه ان كان الاول
 فلا يشترط العدد أصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الحيا كم وان كان الثاني فيجوز فيه
 الخلاف ويتبين أنه أيضا لا يشترط العدد لان أصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا
 ما تفرع عنه والله أعلم وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا
 يقبل جرح من أقرط فيه بجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من
 أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية وقال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد
 الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعیف ولا على تضعيف
 ثقة اهـ ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على
 تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
 تثبيت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو
 يظن أنه كاذب وان جرح بغير تحرر أقدم على الطعن في مسلم يرى من ذلك ووجهه
 سوء يبقى عليه عاره أبدا والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد
 وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثير اقدم
 وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية
 المبتدعة (والجرح مقدم على التعديل) وأطلق ذلك جماعة ولكن محله (ان
 صدر مبيدنا من عارف بأسبابه) لانه ان كان غير مفسر لم يقدح فحين ثبت عدالة وان
 صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا (فان خلا) المجرع (عن تعديل قبل)
 الجرح فيه (بجمل) غير مبين السبب اذا صدر من عارف (على المختار) لانه اذا لم
 يكن فيه تهمة دليل فهو في براء الجهول واعمال قول المجرع أولى من اهماله ومال ابن

بالاصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه (فصل و) من المهم في هذا الفن (معرفة
 كنى المسمين) ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنيا
 لثلاثين أنه آخر (و) معرفة (أسماء المكنين) وهو عكس الذي قبله (و)
 معرفة (من اسمه كنيته) وهم قليل (و) معرفة (من اختلف في كنيته) وهم كثير (و)
 معرفة (من كثر كناه) كابن جريج له كنيستان أبو الوليد وأبو خالد (أو) كثر
 (نحوه) وألقابه ومعرفة (من وافقت كنيته اسم أبيه) كابي اسحق ابراهيم بن
 اسحق المدني أحد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى أبيه فقال
 أنا بن اسحق فنسب الى التصحيف وان الصواب أنا أبو اسحق (أو بالهـ كس)
 كاسحق بن أبي اسحق السبيعي (أو) وافقت (كنيته كنية زوجته) كابي أيوب
 الانصارى وأم أيوب صحابييان مشهوران أو وافق اسم شيخه اسم أبيه كالربيع بن
 أنس عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه كما وقع في الصحيح عن
 عامر بن سعد عن سعد وهو أبو وليس أنس شيخ الربيع والله بل أبو بكرى وشيخه
 أنصارى وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من أولاده (و)
 معرفة (من نسب الى غير أبيه) كالمقداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهرى لكونه
 تبناه وانما هو مقداد بن عمرو وأوالى أمه كابن عليه هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم أحد
 الثقات وعليه اسم أمه اشتهر بها وكان لا يحب أن يقال له ابن عليه ولهذا كان يقول
 الشافعي أنا اسمعيل الذي يقال له ابن عليه (أو) نسب (الى غير ما يسبق الى الفهم)
 كالحداظا هراء أنه منسوب الى صناعتها أو بيعها وليس كذلك وانما كان يجالسهم
 فنسب اليهم وكسليم بن التيمي لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى
 جده فلا يؤمن التباسه من وافق اسمه اسم أبيه واسم أبيه اسم الجد المذكور (و)
 معرفة (من اتفق اسمه واسم أبيه وجده) كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق
 الاسم واسم الاب مع الاسم واسم الاب فصاعدا كابي الهيثم الكندي هو زيد بن الحسن
 ابن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن (أو) يتفق اسم الراوى (واسم شيخه وشيخ
 شيخه) فصاعدا كعمران عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني أبو رجاء

العطاردي والثالث ابن حصين الصحابي رضي الله عنه وكسليمان عن سليمان
 عن سليمان الاول ابن أحمد بن أيوب الطبراني والثاني ابن أحمد الواسطي والثالث ابن
 عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بخت شرحييل وقد يقع ذلك للراوي ولشيخه معا
 كابي العلاء الهمداني العطار ومشهور بالرواية عن أبي علي الاصمهاني الحداد وكل
 منهما اسم الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقوا في ذلك
 وافترقا في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة وصنف فيه أبو موسى المديني جزأ حافلا
 (و) معرفة (من اتفق اسم شيخه والراوي عنه) وهو نوع لطيف لم يتعرض له
 ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس عن يظن أن فيه تكرارا أو ائقلا بلان أمثله
 البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري
 والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع لعبد بن حميد أيضا روى
 عن مسلم بن إبراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا من هذه الترجمة بعينها
 ومنها يحيى بن أبي كثير روى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو
 من أقرانه والراوي عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ومنها ابن حزم
 روى عن هشام وروى عنه هشام فالأعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصنعاني
 ومنها الحسن بن عتيقة روى عن ابن أبي ليلى وروى عنه ابن أبي ليلى فالأعلى
 عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وأمثله كثيرة (و) من المهم في هذا
 الفن (معرفة الاسماء المجردة) وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد
 كابن سعد في الطبقات وابن أبي خيثمة والبخاري في تاريخهم ما وابن أبي حاتم في الجرح
 والتعديل ومنهم من أفرد الثقات كالعجلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من أفرد
 المجرورين كابن عدي وابن حبان أيضا ومنهم من تقيده بكتاب مخصوص كرجال
 البخاري لابن نصر الكلاباذي ورجال مسلم لابن بكر بن منجويه ورجالهم معا
 لابن الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لابن علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
 النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصالحين وأبي داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه الاكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال
 وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة ومميتها تهذيب التهذيب وجامع ما شتم عليه من

الزيادات قدر ثلث الاصل (و) من المهم أيضا معرفة الاسماء (المفردة) وقد
صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البرذنجي فذكر أشياء تعقبوا عليه بعضها
من ذلك قوله صغدي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سيناهمهمة
وسكون الغين المعجمة بعدها الهمزة ثم ياء كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب
وليس هو فردا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين
وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي
عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ اه وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم
وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو للحديث الذي ذكره وليست الآفة منه
بل هي من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله أعلم ومن ذلك سند بالمهملة والنون
بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي له حجة ورواية والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله
وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة
لابن منده سنداً بأبوالاسود وروى له حديثاً وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره
ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة
الذين نزلوا مصر في ترجمة سند مولى زنباع وقد حوت ذلك في كتابي في الصحابة
(و) كذا معرفة (الكى) المجردة (والالقاب) وهي تارة تكون بلفظ الاسم
وتارة بلفظ الكنية وتقع نسبة إلى عاهة أو حرفة (و) كذا (الانساب) هي تارة
(تقع إلى القبائل) وهو في المتقدمين أكثر بالنسبة إلى المتأخرين (و) تارة (إلى
الاطنان) وهذا في المتأخرين أكثر بالنسبة إلى المتقدمين وبالنسبة إلى الوطن أعم
من أن يكون (بلداً أو ضياعاً أو سككاً أو مجاورته) تقع (إلى الصنائع) كالحياط
(والحرف) كالبراز (و) يقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع (الانساب
(ألقاباً) كما للدين مخلد القطوانى كان كوفياً ويلقب القطوانى وكان يغضب منها (و)
من المهم أيضاً (معرفة أسباب ذلك) أى الألقاب والنسب التى باطنها على خلاف
ظاهرها (ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالهلف) أو بالاسلام لان كل
ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك إلا بالتنصيص عليه (ومعرفة الاخوة
والاخوات) وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المدينى (و) من المهم أيضاً (معرفة أدب

الشيخ والطالب) ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من أعراض الدنيا وتحسين الحال
 وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث بيلدفيه أولى منه بل يرشد اليه
 ولا يترك اسماع أحد لنية فاسدة وأن يتطهرو ويجلس بوقار ولا يحدث قائما
 ولا يجلس ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وأن يحسن عن التحديث اذا خشي
 التغيير والنسيان لمرض أو هرم وإذا اتخذ مجلس الاملاء أن يكون له مستمل يقظ
 وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لاسمعه ولا يدع الاستفادة
 لحياه أو تكبر ويكتب ماسمعه تاما ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ
 في ذهنه (و) من المهم أيضا معرفة (سن التحمل والاداء) والاصح اعتبار سن التحمل
 بالتمييز هذا في السماع وقد حوت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال بمجالس الحديث
 ويكتبون لهم أنهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع والاصح في سن الطالب
 بنفسه أن يتأهل لذلك ويصح تحمل الكافر أيضا اذا أداه بعد اسلامه وكذا الفاسق
 من باب أولى اذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته وأما الاداء فقد تقدم أنه لا اختصاص
 له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص
 وقال ابن خلداد اذا بلغ الحسين ولا ينكر عند الاربعين وتعقب بمن حدث قبلها كمالك
 (و) من المهم معرفة صفة (كتابة الحديث) وهو أن يكتبه مبينا مفسرا وبشكل
 المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيمة والافقي
 اليسرى (و) صفة (عرضه) وهو مقابلاته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه
 شيئا فشيئا (و) صفة (سماعه) بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ أو حديث أو نعت (و)
 صفة (اسماعه) كذلك وان يكون ذلك من أصله الذي يسمع فيه أو من فرع قوبل
 على أصله فان تعذر فليجبره بالاجازة لما خالف ان خالف (و) صفة (الرحلة فيه) حيث
 يتدق بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون
 اعتناؤه بتكثير المسموع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و) صفة (تصنيفه) وذلك
 اما (على المسانيد) بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاعرتبه على سوابقهم
 وان شاعرتبه على حروف المعجم وهو أسهل تناولا (أو) تصنيفه على (الابواب) الفقهية
 أو غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا أو نفيًا والاولى أن

يقتصر على ماصح أو حسن فان جمع الجميع فليبين علة الضعف (أو) تصنيفه على
 (العلل) فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقله والاحسن أن يرتبها على الابواب
 ليسهل تناولها (أو) يجمعه على (الاطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته
 و يجمع أسانيد أمام متو عبا و امام قيدا بكتب مخصوصة (و) من المهم (معرفة سبب
 الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء) الحنبلي وهو
 أبو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن بعض أهل عصره
 شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور (وصنفوا
 في غالب هذه الأنواع) على ما أشرنا اليه غالباً (وهي) أي هذه
 الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة (نقل محض ظاهرة التعريف
 مستغنية عن التمثيل) وحصرها متعسر (فلراجع لها
 مبسوطاتها) ليحصل الوقوف على حقائقها والله
 الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه أنيب وحسبنا الله ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه

وسلم
 ثم

محمد بن
 عبد الله

(يقول راجي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي)

أما بعد جد ذي الجلال المسند إليه كل حسن وافضل ثم تعقبه بموصول الصلاة
والتسليم على رفته المهداة بسلسل الدين القويم وعلى آله ذوي الشرف
الصحيح وصحبه الخائزين من الكلمات كل خلق رجع فقد تم طبع شرح نخبة
الفكر في مصطلح أهل الأثر لآمام عصره ونادرة دهره من اليه المرجع في علوم
الحديث وتحت علمه في هذه الفنون يستظل في القديم والحديث العلامة
أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله درجة يبلغ بها من الرضا
جميع الأمان وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار
سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنير إدارة
المفتقر لعفوريه القدير أحمد الباشي الحلبي ذي
العجز والتقصير وذلك في شهر رجب
سنة ١٣٠٨ هجرية على
صاحبها أزي الصلاة
وأتم التحية
آمين

(فهرست شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	مطلب في بيان الخبر وتقسيم طرقه
٤	مطلب في بيان المتواتر
٥	فائدة عن ابن الصلاح
٥	مطلب في بيان المشهور
٥	مطلب في بيان العزيز
٦	مطلب في بيان الغريب
٨	مطلب ثم الغرابة اما أن تكون الخ
٨	مطلب في بيان أخبار الآحاد
١٥	مطلب ثم المقبول ان سلم من المعارضة الخ
١٦	مطلب ثم الرد واما أن يكون الخ
١٧	مطلب في بيان المرسل
١٩	مطلب ثم الطعن اما أن يكون الكذب الراوى الخ
١٩	مطلب بيان الموضوع
٢٠	مطلب في بيان المتروك والمنكر
٢١	مطلب ثم المخافة ان كانت الخ
٢٣	مطلب ثم الجهالة وسببها الخ
٢٤	مطلب ثم البدعة اما بكفر الخ
٢٨	مطلب في بيان حقيقة الصحابي
٢٨	تبيينان
٢٩	مطلب في بيان المرفوع والموقوف والمقطوع
٣٣	مطلب وان اشتهر اثنان عن شيخ الخ

صبيغة

- ٣٣ مطلب وان اتفقت الرواة في صبيغ الاداء الخ
 ٣٤ مطلب وصبيغ الاداء مهمت وحدثت الخ
 ٣٤ تنبيه
 ٣٦ مطلب ثم الرواة ان اتفقت اسماء ملوهم
 ٣٧ مطلب وان اتفقت الاسماء واختلقت الالباء الخ
 ٣٨ خاتمة من المهم الخ
 ٣٩ مطلب بيان مراتب الجرح
 ٣٩ مطلب بيان مراتب التعديل
 ٤٠ مطلب والجرح مقدم على التعديل
 ٤١ فصل ومعرفة كنى المسمين الخ

(تمت)